



## قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (3) لسنة (2019م)

في اجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 14 جمادى الآخرة 1440 هجرية، الموافق 2019/2/19 ميلادية.

رئيس مجلس الإدارة

برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد محمد العرشي

وبحضور كل من:-

عضو مجلس الإدارة

1. الدكتور / ياسين محمد عبد الكريم الخراساني

= = =

2. الأستاذ / أمين معروف علي الجند

= = =

3. القاضي / عبدالرزاق سعيد حزام الأكلبي

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من المقرن للمقاولات والخدمات العامة

ضد

مستشفى جبلتة الجامعي في المناقصة رقم (10/2018) الخاصة بتوريد بلاط.

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

**أولاً:** بتاريخ 2019/1/27م تقدم الشاكي بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد مستشفى جبلتة الجامعي تضمنت قيام الجهة بإلغاء المناقصة وإعادة الإعلان عنها دون إبلاغه خطياً، وقد تقدم لطلب إيضاح من قبل الجهة عن أسباب الإلغاء وتم الرد عليه من قبل الجهة. وقد طلب الشاكي توجيه الجهة بوقف إجراءات الإعلان والتدخل العاجل بطلب كافة الأولويات بحسب القانون.

**ثانياً:** تم إحالة الشكوى إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق وبموجب مذكرة الجهة رقم (49) وتاريخ 2019/1/23 الموجه إلى الشاكي، والتي تضمنت أن إلغاء المناقصة كان للأسباب التالية:

ارتفاع قيمة اقل العطاءات عن التكلفة التقديرية بنسبة (11) %.

ارتفاع أسعار العطاءات عن الأسعار السائدة في السوق حسب تقرير اللجنة المكلفة بالنزول الميداني.

وبما ان الجهة قد ألغت المناقصة وتم إعادة الإعلان عنها مرة أخرى في الصحف للأسباب المذكورة بعالية وبموجب نص المادة رقم (200) الفقرة رقم (2) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات التي تنص على انه يجوز إلغاء المناقصة بعد فتح المظاريف إذا تحققت لجنة المناقصات المختصة من أن العطاء الأقل سعرا بعد التقييم تزيد قيمته عن سعر السوق و التكلفة التقديرية بأكثر من 10% ، فإن المكتب الفني يرى رفض الشكوى للأسباب السالفة الذكر.

**رابعاً:** نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، اتخذ القرار الآتي:

### القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث تبين أن ارتفاع قيمة اقل العطاءات عن التكلفة التقديرية كان بنسبة (11) %، وتبين أيضا ارتفاع أسعار العطاءات عن الأسعار السائدة في السوق حسب تقرير اللجنة المكلفة بالنزول الميداني.



